الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

بعنوان :

التقنيات البنكية في منح القروض

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجيBEA – وكالة الوادي –

تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة:

مكاوي أحلام

تجيني ميسون

معلول سفيان

زعبي محمود

تحت إشراف الأستاذ:

د: زبيدي البشير

المؤطر بالمؤسسة:

عبد الكريم محمودي

السنة الجامعية: 2017 – 2018

الشكر

الحمد لله و الشكر لله الموفق الذي به تتم الأعمال الصالحات نشكره سبحانه و تعالى على عونه و حسن توفيقه لنا لمسيرة انجاز هذا العمل .

من باب شكر الناس من شكر الله نشكر الاستاذ في المقام الأول المشرف زبيدي بشير الذي قبل الإشراف على عملنا و وجهنا إلى الأفضل دائما كما نثني بالشكر على المؤطر الذي غمرنا بلطفه و لم يبخل علينا بشئ من المعلومات و النصائح و غيرها و نزيد بالشكر إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد و الى كل معلمينا و أساتذتنا الكرام.

الإهداء

نهدي ثمرة جهدنا هذا :

إلى التي غمرتني بعطفها و حنانها أمي الغالية حفظها الله و أطال في عمرها . و الذي رعاني و أحسن خلقي إلى الذي رباني في طاعة الله و طلب العلم و لم يبخل علي بشئ أبي العزيز أطال الله في عمره .

إلى أعز الناس و إلى أخوتي و كل من تقاسمت معهم أحلى الأعوام و أمرها إلى من أتمنى لهم أجمل ما في الدنيا صديقاتي و حبيباتي أدامكم الله لي فخر و سندا طول حياتي

فهرس المحتويات:

الإهداء	
الشكر و العرفان	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	**ب**
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول القروض البنكية	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية القروض البنكية	**3**
المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية و أهميتها الاقتصادية	**5 . 4 . 3**
المطلب الثاني: خصائص القروض البنكية و أهم مصادرها	**6 . 5**
المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية	**7**
المبحث الثاني: السياسة الاقراضية	**8**
المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقراضية و أهميتها	**8**
المطلب الثاني: مكونات و اسس السياسة الاقراضية	**11 . 10 . 9**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على السياسة الاقراضية	**13 . 12**
خلاصة الفصل	**14**
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA_بالوادي	
تمهيد	**16**
المبحث الأول: وكالة البنك الخارجي الجزائري بالوادي	**17**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن وكالة BEAبالوادي	**17**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي _ BEA_ بالوادي	**19 . 18**
المطلب الثالث: وظائف و أهداف البنك الخارجي الجزائري BEA	**20**

المبحث الثاني: التقنيات البنكية في منح القروض	21
المطلب الأول: طلب قرض	22 . 21
المطلب الثاني: الدراسة المالية لملف القرض	28 . 23
المطلب الثالث: متابعة وتحصيل القرض	30 . 29
خلاصة الفصل	31
خاتمة	32
قائمة المراجع	32
قائمة الملاحق	33

قائمة الجدول:

الجدول(01)	**تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية**	24
الجدول (02)	**حساب مؤشرات التوازن المالي**	**25**
الجدول(03)	**نسب المردودية**	**27**

قائمة الأشكال:

الشكل (01)	**الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الجزائري**	**18**

المبحث الأول : ماهية القروض البنكية

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية و أهميتها

أولا: مفهوم القروض البنكية

للقرض عدة تعاريف لا تخرج عن كونها علاقة تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعهم المالية وهم أصحاب الفائض و أصحاب العجز وذلك بهدف تمويل أي نشاط اقتصادي و عليه يمكن أن نتطرق إلى بعض التعاريف كمايلي:

. التعريف01:

* القروض هي قيام البنك بتزويد الأفراد و المؤسسات و الحكومة بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك القروض و فوائدها و العملات و المصاريف عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تاريخ محدد مقابل تقديم الضمانات التي تساعد المصرف على استرجاع القرض.[1]

. التعريف02:

*تعرف القروض بلغة الاقتصاد تسليف الأموال لتشغيلها في الإنتاج و الاستهلاك و هي تقوم على عنصرين أساسين و هما الثقة و المدة. [2]

. التعريف03:

* القروض هي من أفعال الثقة بين الأفراد و يتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما و يتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في المصرف ذاته بضاعة أو نقود إلى شخص أو يعيده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين و ذلك مقابل ثمن أو تعويض و هو الفائدة.[3]

1- هيل عجمي جميل الجنابي، النقود و المصارف و النظرية النقدية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2014، ص 135.
2- سيداوي فتيحة، إدارة مخاطر القروض البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(شبكة الاستغلال)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص 7.
3- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005، ص55.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للقروض البنكية

يلعب القرض دورا حاسما في الازدهار إذ يعتبر الوسيلة للسياسة إلى جانب دوره في خلق النقود و هو بمثابة وساطة للتبادل التجاري و أداة استغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع ومن خلال ما سبق يمكن النظر إلى القروض المصرفية من زاويتين:

أ . من وجهة نظر البنك التجاري:

تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لخلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول(كمية وسائل الدفع)وأيضا من وجهة نظر البنك فإن القروض المصرفية تشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي سعى إلى تحقيقها، ويتحقق ذلك نظرا لأن القرض بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار المصرفي بأهم أصوله للبنك التجاري، كما يعد الائتمان الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك التجاري إذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يحسن القدرة في الحد منها

ب . من وجهة نظر النشاط الاقتصادي:

من هذه الوجهة يتبين أن للقروض دورا هاما في تمويل حاجات الاقتصاد الوطني من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات ... الخ، فمثلا الأموال المقرضة تساعد على عمليات الإنتاج، والتوزيع والاستهلاك، وبالتالي فإن منح القروض تمكن المصارف من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقدمه وكذلك في رخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمل وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسن مستوى المعيشة، وفيما يلي يمكن أن نبين أهم ما يفعله القرض من جوانب ايجابية في النشاط الاقتصادي.

- **مواجهة التضخم والكساد**

وذلك من خلال التحكم في القروض فإما أن تكون لها سياسة انكماشية وإما سياسة توسعية فالقروض في حالة انكماشها تؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيها تؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين يمكن التحكم فيها من خلال السياسة الاقراضية[1].

1- زيادي صبرينة، إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة اكلي امحند اولحاج - البويرة، الجزائر، 2015/2014، ص 18.

- **تستخدم القروض كأساس لتنظيم عملية الإصدار النقود القانونية**

فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر في النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة

- أداة بيد الدولة للرقابة تستخدمها في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.
- تساعد القروض على الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل، ومنه تستخدم القروض في عمليات الادخار والإنتاج والتوزيع والاستهلاك . حيث أن للقروض تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لأن المصارف تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد للائتمان، الأمر الذي يحد من الاستهلاك.
- إن منح القروض يمكن المصارف من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه.
- خلق فرص العمالة وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسن مستوى المعيشة.[1]

المطلب الثاني: خصائص القروض البنكية و أهم مصادرها

أولا: خصائص القروض البنكية

تتميز القروض بمجموعة من خصائص تتحدد في عدة نقاط وهي:

1. المبلغ: و هو مقدار المال الممنوح الى المقرض بطرقة مباشرة و القابل للصرف بمجرد اتمام الاتفاق.
2. الفائدة: و هي التي تسري على مبلغ القرض كله من تاريخ الاتفاق الى نهاية المدة.
3. الضمانات: تتمثل في القيم المادية و المعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهانات عندما لا يستطيع العميل تسديد القرض تأخذ المؤسسة المقترضة تلك القيم.
4. المدة: و هي الوقت أو الأجل الذي يمنح للمستفيد لتسديدها عليه و تصنف الى ثلاثة أقسام:

. المدة القصيرة لا تتعدى سنتين(18 شهر)

. المدة المتوسطة تتراوح ما بين (18 شهر و 7 سنوات)

. المدة الطويلة تتراوح ما بين (7 سنوات على الأقل و 20 سنة على الأكثر)[2]

1 ـ زيادي صبرينة، إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مرجع سبق ذكره، 19.
2ـ هاملي أسماء، القروض البنكية، دراسة حالة استثمار في بنك BNP PARIBAS، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص 18.

ثانيا: مصادر القروض البنكية

تتطلب العمليات الائتمانية أموالا لتوظيفها و بالتالي هناك عدة مصادر يمكن للمصرف الاعتماد عليها في مختلف نشاطاته و هي :

1. الودائع: هي مختلف الأموال التي يحصل عليها البنك من الأفراد و الهيئات و المشروعات المختلفة و الإيداعات أو هي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية ، و تعتبر الودائع بأشكالها المختلفة سواء كانت ودائع جارية أم ودائع لأجل أم ودائع ادخارية المصدر الرئيسي لمكونات المصارف التجارية و تفتح الودائع أمام النظام البنكي فرصا واسعة لتوسيع القرض بإعادة رسملة الأموال الموجودة فعلا و دون اللجوء إلى عمليات التمويل التضخمي للنشاط الاقتصادي و هي لا تقوم بذلك فحسب و إنما بإمكانها أن تركز مجهوداتها في تمويل فعال و مدروس وفق للموارد المالية ليست مكلفة في الغالب
2. القروض البنكية: تعتبر من أهم مصادر الأموال إضافة إلى الودائع حيث يمكن للمصارف التجارية أن تلجأ عند الحاجة إلى الاقتراض من البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير لها و ذلك ضمن شروط معينة توضع من طرف البنك المركزي و كذلك يمكن للمصرف التجاري أن تلجأ إلى المصارف الأخرى عندما يحتاج إلى أموال لتوظيف أو عندما يواجه عجز في السيولة كما يمكن للمصرف أم يلجأ إلى الاقتراض من الأسواق النقدية و المالية.

المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية

مثلما تعددت البنوك في الجهاز المصرفي فإن القروض تتعدد كذلك ففي أي بنك نجد أنواعا من القروض حيث تنقسم إلى ثلاثة فروع وهي:

1. قروض الاستغلال

إن قروض الاستغلال تهدف لتغطية الاحتياجات الناجمة من عمليات الاستغلال أو لتغطية النقص الظرفي أو المؤقت في رأس مال العامل ، وهذا النوع من القروض لا تتعدى مدتها سنتين على الأكثر.
يهدف هذا النوع إلى تغذية صندوق الزبون وتلبية احتياجاته الآنية بالسيولة من البنك مقابل الوعد بالتسديد مع الفائدة و تسهيلات الصندوق مدتها الزمنية قصيرة الأجل تمتد لبضعة أيام .

2 القروض بالالتزام

القروض بالتوقيع هي تعهدات يقدمها البنك التجاري لزبائنه ضمانا لمديونيتهم عند تعاملهم مع الغير على شكل كفالات ، ضمان احتياطي أو قبول ، عندما تكون غير قادرة على الدفع؛ ويتم تقديم هذه التعهدات على شكل توقيعات لصالح الدائنين على أن يتحمل المدين تكلفة القرض .

3-قروض الاستثمار

قروض الاستثمار هي قروض موجهة لتمويل الأصول الثابتة التي تمثل أداة عمل المؤسسة ،حيث تساهم هذا القروض في تمويل الحيازة على المعدات وفي رفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات ، وقد تمنح هذه القروض لإنجاز مشاريع جديدة أو لتوسيعها عن طريق تجديد المعدات فالحيازة لهذه القروض تكون لاستعمالاتها لمدة طويلة حيث يتم تحقيق خلال هذه المدة رقم أعمال وأرباح والتي يتم تخصيص جزء منها لتسديد القروض[1]

[1]- سيداوي فتيحة، إدارة مخاطر القروض البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(شبكة الاستغلال)، مرجع سبق ذكره، ص 8.

المبحث الثاني: السياسة الاقراضية

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقراضية و أهميتها

أولا: مفهوم السياسة الاقراضية

يمكن تعريف السياسة الاقراضية بأنها مجموعة القواعد و الإجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد حجم و مواصفات القروض و تلك التي تحدد ضوابط منح القروض و متابعتها و تحصيلها و بناءا على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب إن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة و إن تكون هذه المراحل مرنة و متابعة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض، كما تعرف أيضا هي الإلمام بحاجيات المجتمع و أسواق الائتمان التي يخدمها البنك و لإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال بحيث يخدم التقدم الاقتصادي وفقا للسياسة المرسومة[1]

ثانيا : الأهمية الاقتصادية للسياسة الاقراضية

إن إدارة منح الائتمان تحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في خطأ ، وتوفير المرونة الكافية ، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا ، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم .

يتضح مما سبق إن تركيز هذه العملية في يد فرد واحد أو اثنين بالقرب من القمة ، وهو ما يعني البطء في إتخاذ القرارات ، والحرمان العاملين في هذا المجال من التنمية الذاتية وممارسة عملية اتخاذ القرارات ، ويعني ذلك في النهاية إلى التنويع غير الملائم لمحفظة الإقراض ، وزيادة المخاطر التي يتعرض لها البنك .

البنك التجاري كغيره من المنظمات له أهداف خاصة يسعى لتحقيقها ، وسياسة الإقراض تحدد الاتجاه وأسلوب استخدام أموال البنك التي يحصل عليها من المودعين وأصحاب رأس المال ، وبذلك يتضح أن لهذه السياسة أثر على إتخاذ القرار وضرورية ، إذا أراد البنك بلوغ أهدافه وخدمة البيئة التي تعمل فيها [2]

[1]- هبال عادل ، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة - دراسة حالة الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2012/2011، ص 18 .

[2]- عبد الغفار الحنفي، عبد السلام أبو قحف، الادارة الحديثة في البنوك التجارية، دار الجامعية ، مصر ، 2003، ص ص 142/141.

المطلب الثاني:أسس و مكونات السياسة الاقراضية

أولا: أسس السياسة الاقراضية

إن إدارة المصارف تسعى دائما إلى تحقيق التوازن بين مختلف أسس السياسة الاقراضية المتمثلة في:

- مبدأ الربحية: تقوم المصارف على أساس هذا المبدأ بقياس كفاءتها و تحقيق الأرباح بالنسبة للبنك يعني أن إيراداته اكبر من تكاليفه تتمثل إيراداته في:

. الفوائد الدائنة: و هي مجموعة التسهيلات الائتمانية

. العمولات الدائنة: و هي المقابل الذي تحصل عليه المصارف لقاء خدماتها للآخرين

. فروقات العمولات الأجنبية: و هي الأرباح المحققة من شراء و بيع العمولات الأجنبية

. إيرادات أخرى: مثل عوائد الاستثمار و العوائد المالية .

إما التكاليف فتتمثل في

. الفوائد المدينة: تعبر عن الودائع التي يقوم البنك بدفعها

. العمولات المدينة: و هي التي يدفعها البنك إلى المؤسسات الأخرى مقابل تقديمها خدمات للبنك نفسه

. المصاريف الإدارية و العمومية: و تجدر الإشارة أنه على البنك اقتطاع نسبة معينة من صافي الإرباح كل سنة ليضعها في الحساب الإجباري و يستمر في الاقتطاع حتى يحصل على الموازنة بين مجموع الاحتياطي الإجباري و حجم رأس المال.

- مبدأ السيولة: و يقصد به مدى قابلية أي أصل للتحول إلى نقود بأقصى سرعة و بأقل خسارة و على مستوى البنك فهي قدرته على الوفاء بالالتزامات المتمثلة في إمكانية مواجهة طلبات سحب المودعين و الاستجابة لطلبات الإقراض.
- مبدأ الأمان: يعود ظهور هذا المبدأ إلى ثقة إدارة البنك بأن كل القروض التي تمنحها للعملاء سوف يسددها في الوقت المحدد و يتم منح الائتمان المقترض بالاعتماد على سمعة العميل التجار، انتظام العميل في السداد هذا من جهة و من جهة أخرى فمن الضروري الاعتماد على كفاءة و خبرة العاملين على المؤسسة المقترضة و مدى نجاح أعمالها و كذا مكانتها في السوق إضافة إلى مركزها المالي و ظروف عملها أي بصفة عامة كل ما يتعلق بالمحيط الداخلي و الخارجي لطالب القرض. [1]

[1]- لبصير صورية، تسيير مخاطر عدم سداد القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك التنمية الريفية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير- جامعة المسيلة ، الجزائر، 2015/2014، ص25.

ثانيا: مكونات السياسة الاقراضية

لا توجد سياسة نمطية تطبق في البنوك التجارية و لكن تختلف سياسة الإقراض من بنك لآخر وفقا لأهدافه، مجال تخصصه، حجم رأس ماله، و غالبا ما تشمل سياسة الإقراض ما يلي:

- حجم الأموال المتاحة للإقراض: عادة ما يحدد في سياسة الإقراض القيمة الكلية للقروض بنسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل أساسا في الودائع و القروض و رأس المال و هي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة، يرتفع و ينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض، وفقا للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد أي تحديد إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل و كذلك إجمالي القروض التي يمنحها للعميل الواحد حيث أن ذلك التحديد يتوقف إلى حد كبير على مدى الاستقرار التي تتصف به ودائع البنك.
- تشكيلة القروض : أو ما تسمى هيكلة محفظة القروض فهي توضح سياسة الإقراض و القروض الجائز منحها و أهميتها النسبية، كما يمكن أن تحدد سياسة الإقراض أنواع القروض التي يجب الابتعاد عنها و كذا القروض الممنوعة منعا مطلقا حيث أن تنويع الاستثمار في القروض يترتب عليه تخفيض في المخاطر دون أن يترك أثرا عكسيا على العائد . و في هذا الصدد توجد العديد من الاستراتيجيات التنوع فعلا سبيل المثال هناك التنوع وفق تاريخ الاستحقاق و التنوع على أساس الموقع الجغرافي في النشاط الذي يوجه إليه القرض و التنوع وفق قطاعات النشاط و أخيرا يوجد تنوع على أساس طبيعة نشاط العميل داخل كل قطاع و من المتوقع أن تحدد سياسة الإقراض بمدى ذهاب البنك في تنويع استثماراته.
- الحدود القصوى للقروض : و ذلك حسب مستويات اتخاذ القرار عادة تحدد سياسة الإقراض الحد الأقصى للقرض الذي يقدمه حسب كل مستوى إداري مما يتضمن سرعة اتخاذ القرارات .
- شروط الإقراض : يجب أن تحدد سياسة الإقراض شروط القرض مثل الحد الأقصى لتاريخ استحقاق القرض مع مراعاة كل ما زاد أجل الاستحقاق و كل ما زادت المخاطر. ثم إذا ما كان من الممكن إتباع إستراتيجية تعويم معدل الفائدة إما الالتزام بمعدل فائدة ثابت طيلة فترة القرض و تقدير مخاطر الائتمان و تأثيره على معدل الفائدة و على الحد الأقصى المنصوص عليه، كذلك فإن سياسة الإقراض تحدد الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهانات لضمان القرض و أنواع الأصول التي يمكن قبولها و نسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون و التي تتفاوت بتفاوت طبيعة الأصل و مدى تعرض قيم تها السوقية للتقلب، و الإجراءات التي ينبغي اتخاذها إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأصل المرهون كما تحدد بدائل أخرى لضمان مستحقات البنك .[1]

[1]- ملتقى المنظومة المصرية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر ، بو شنافة أحمد، روشام بن زيان، المركز الجامعي بشار، الجزائر، ص115..

- تحديد المنطقة التي يخدمها البنك: و هي المنطقة التي يمتد نشاطها إليه يتوقف على حجم البنك و مقدرته على خدمة عملائه و قدرته على تحمل مخاطر منح الائتمان ولا شك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة، و يعتبر رأس المال الخاص أهمية بالنسبة لوظيفة منح الائتمان مقارنة بالوظائف الأخرى.

- سجلات القروض: تضع سياسة الإقراض النماذج و السجلات المطلوب الاحتفاظ بها مثل طلب القرض، مذكرة استلام عن العميل، ميزانية العملاء و الحسابات الختامية وكل القوائم المالية عن السنة الجارية و السنوات السابقة، تقارير المراجع الخارجية، سجل تاريخي بنمط العميل في تسديد القروض في الماضي، نماذج متابعة القروض

- مستويات اتخاذ القرار: يجب أن تحدد سياسة الإقراض المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البث في طلبات الإقراض بما يضمن سرعة اتخاذ القرارات، عادة تحدد سياسة الإقراض الحد الأقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري.

- متابعة القروض: وكيفية معالجة القروض المتغيرة تحدد سياسة الإقراض الإجراءات الواجب إتباعها ليس فقط في منح القرض و لكن أيضا في متابعته و تحصيله و تحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط و الحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر. [1]

[1]- ملتقى المنظومة المصرية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص116.

المطلب الثالث :العوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية

يتعين على كل بنك تجاري رسم سياسة معينة للإقراض يثبت فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال والأسس التي تبني عليها قرارات الإقراض ومتابعتها قياسا بالسياسة المرسومة لها ولا يستطيع أي بنك تحقيق أهدافه دون أن يرسم سياسته الاقراضية وعليه، يمكن اختصار العوامل التي تؤثر في السياسة الاقراضية كالآتي:

حجم الودائع ونوعيتها وطبيعتها :

تتكون الودائع من الأموال التي يسلمها أصحابها للبنك ليحفظها لحسابهم

وتحت أمرهم، ولكل وديعة طبيعة خاصة، يحددها حجم المسحوب منها والمضاف إيداعه إليها، وتوقيت عمليات الحب والإيداع وطريقة تشغيل الوديعة، وبما أن الودائع تمثل المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك التجاري في التوظيف إذ أن حجم الودائع كرقم مطلق لا يعتبر الأساس الذي يمكن أن يفيد البنك في التحليل ونجد بصفة عامة أن اتجاه الودائع إلى الارتفاع المستمر يغري عادة البنك إلى زيادة توظيفها في الإقراض والاستثمار، وأيضا كلما كانت ودائع البنك مملوكة لعدد كبير من نوعيات العملاء كلما زادت قدرة البنك في منح القروض طويلة الأجل، ويزيد أيضا من مرونة البنك في توظيف الودائع وانتشار نشاطه في مناطق جغرافية متعددة، هذا وتؤثر تواريخ استحقاق الودائع في حجم ونوعية القروض، لان إدارة البنك عادة ما تسعى إلى مقابلة القروض قصيرة الأجل بودائع قصيرة الأجل، وتعتبر درجة استقرار الودائع أهم خاصية تؤثر على سياسة البنك في توظيفها وبالتالي في سياسته للإقراض

الظروف الاقتصادية العامة :يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار أن دور نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي إذ تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الإقراض، كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين. ومن ناحية أخرى نجد أنه كلما زاد استقرار الاقتصاد القومي وكذلك اقتصاد المنطقة التي يعمل فيها البنك أو التي ترتكز فيها فروعه، كلما استطاع البنك أن يتساهل في قروضه قياسا بمواجهته للتقلبات الشديدة التي يصعب التنبؤ بها و التي تدعوه للتحفظ في منح قروضه كما تؤثر حالات الرواج والكساد بشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع والإقراض على السواء.

تنافس البنوك مع بعضها و مع المؤسسات المالية الأخرى: من المعلوم إن كلما قلت المنافسة بين البنوك كلما قل تزاحمها للحصول على العملاء وكلما مالت تلك البنوك نحو التشدد في قروضها والعكس بالعكس، ويسري هذا الوضع أيضا على درجة المنافسة بين البنوك من ناحية ومؤسسات الوساطة المالية من ناحية أخرى[1].

[1]- مروة كرارازية، وسام عبران، محددات منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير- جامعة العربي التبسي - تبسه، الجزائر، 2016/2015، ص 45.

سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية :تؤثر السياسات التي يتبعها البنك المركزي في تحديد نوعية وحجم القروض الممنوحة من البنوك .فازدياد ضغط البنك المركزي على البنوك التجارية يضطرها لتقليص قروضها و إلا فقدت احتياجاتها النقدية و جاوزت بسيولتها إما في فترات السياسة النقدية المتسهلة فإن البنوك التجارية تحاول زيادة قروضها عن طريق تخفيف شروط الإقراض .غير أن الذي يحدث في الغالب هو أن البنك المركزي يشدد عندما تكون طلبات الإقراض على أشدها وتخفف قيوده في فترات الركود الاقتصادي حتى يخف الطلب على القروض ومن المعروف أن البنك المركزي يتبع مجموعة من أساليب الرقابة الكمية والنوعية المؤثرة على حجم ونوعية الائتمان مثل التحكم في نسبتي الاحتياطي والسيولة القانونية وتحديد سعر الفائدة وسعر الخصم، بالإضافة إلى تعيين حدود قصوى للأنواع المختلفة من القروض التي تمنحها البنك التجاري وفق المتطلبات السياسة الاقتصادية للدولة.

مدة القرض :تتراوح مدة القرض بين **03** و **05** سنوات، الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل أو تجديد قروض قصيرة الأجل لان درجة المخاطرة في التمويل قصير الأجل تكون عالية بالنسبة للمؤسسة المقترضة، لأنه إذا وصل تاريخ استحقاق القرض رغم تسديد المؤسسة لما عليها، أو أن تجدد القرض بمعدل فائدة وشروط في حق المؤسسة، ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من مصارف التمويل متوسط وطويل الأجل ومن المصارف المخصص ويفرض معدل الفائدة على أساس المدة التي استخدم فيها القرض، أما تحديده فيتم على ضوء مستوى أسعار الفائدة السائدة في السوق، حجم القرض، تاريخ استحقاقه، الأهلية الائتمانية للمؤسسة المقترضة، ويتم تسديدها عن طريق أقساط دورية متساوية تدفع ثلاثيا، أو نصف سنويا أو سنويا .وقد لا تكون أقساط التسديد متساوية أو تكون متساوية باستثناء آخر دفعة التي تكون أكبر من سابقتها.

استقرار الودائع :رغم أن الاحتياطات الأولية والثانوية تستخدم في مواجهة مسحوبات الودائع، فان البنك الذي يواجه تقلبات استثنائية في ودائعه بحاجة إلى سياسة اقراضية متحفظة قياسا ببنك آخر تحافظ ودائعه على وتيرة مستقرة أو تنمو ودائعه باستمرار، أي أن تشكيلة سياسة الإقراض تتوقف مدى التذبذب في حجم و أنواع الودائع المختلفة.

متطلبات الربحية :نظرا لان الأرباح لازمة لنجاح البنك بصفته منظمة أعمال تهدف إلى الربح ، فإنها عامل مهم في رسم السياسة الاقراضية، فالبنوك التي تسعى إلى زيادة أرباحها، أو التي هي بحاجة إلى الأرباح أكثر من غيرها، تنتهج سياسة اقراضية متساهلة رغم ما يتحمله البنك لقاء ذلك من مخاطر إضافية، ويجب على مثل هذا البنك تدعيم احتياطاته الثانوية، وتقليل آجال استثماراته خاصة إذا ما عزم على زيادة آجال قروضه فوق المعدل المعتاد.[1]

[1]- مروة كرارازية، وسام عبران، محددات منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 46.

خلاصة:

لقد رأينا من خلال ما استعرضناه في هذا الفصل ماهية القروض و الذي تعتبر همزة وصل بين الأشخاص لتحويل الأموال فيما بينهم، فهو يؤدي دور مهم في الاقتصاد للبلاد ، و هذا من خلال تمويل مختلف المشاريع التي تعود بالنفع العام و تحدد نوعية القرض وفق للنشاط المرغوب تمويله .

و بناءا على ما سبق نقول أن عملية القرض ضرورية و هامة لمواكبة و مسايرة التطور خاصة للمؤسسات التي تطمح للبقاء و النمو و المساهمة في زيادة فعالية مردودية منتجاتها .

المبحث الأول : وكالة البنك الخارجي الجزائري بالوادي

و في هذا المبحث نتعرض فيه إلى لمحة تاريخية عن BEA بالوادي و كذا هيكلها التنظيمي و أخيرا سياسة الإقراض بوكالة الوادي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن وكالة BEAبالوادي

من منطلق السياسة الإستراتيجية الاقتصادية التي اتبعتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال و التي مرت بعدة مراحل و بعدة أزمات، و هذه السياسة الخاصة بالتوزيع المحلي لمختلف الهياكل الاقتصادية ذات التنمية الشاملة، و التي كانت مرتكزة على مجال المؤسسات الخاصة و القواعد الهيكلية عموميا على اثر التقسيم الإداري الجديد استفادت ولاية الوادي من عدة وكالات بنكية ذات الأرصدة التجارية و لقد أنشأت BEA في 27 سبتمبر 1987م بالوادي و تقع وكالة BEA بالوادي بحي 400 سكن و التي بدورها يشتغل بها 21 عاملا، لتسير حوالي 6000 حساب بنكي و تمول العديد من المشاريع التي من شأنها النهوض بالتنمية المحلية بالوادي .[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي _ BEA_ بالوادي

[1]- البنك الخارجي الجزائري، وكالة الوادي ، مصلحة القروض

الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي . BEA . وكالة الوادي

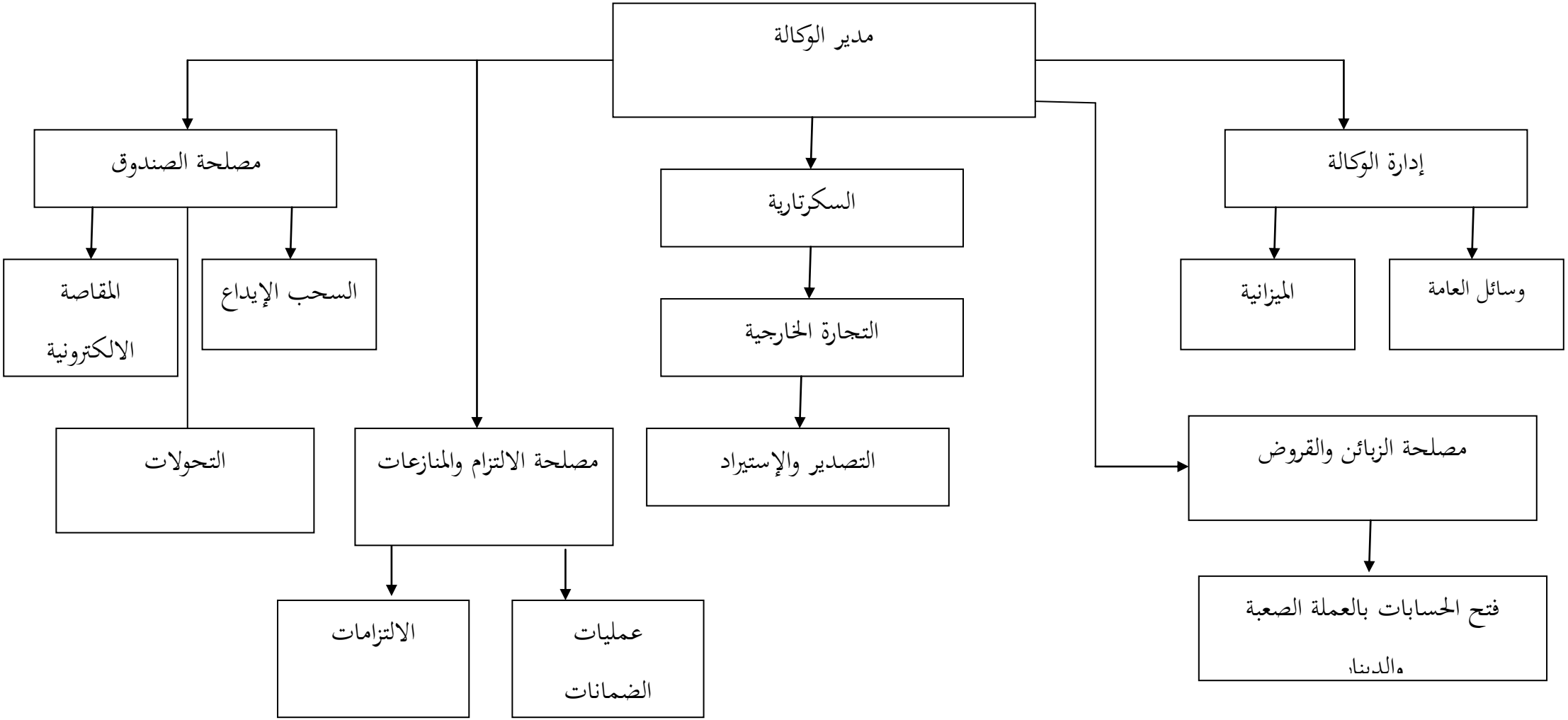

1. مصلحة الزبائن و القروض: تتكون هذه المصلحة من 5 إلى 8 عمال لها رئيس مصلحة و تتكون مصلحة الصندوق من أربعة شبابيك : شباك خاص بالدفع و شباك خاص بالصرف و الحسابات بالعملة الصعبة و فصيلة خلف الشبابيك تحتوي حوالات و مقاصة.

2 . مصلحة التجارة الخارجية: و تتكون هذه المصلحة من فصيلة المعاينة و فصيلة الاعتماد ألمستندي و فصيلة التصدير و الحوالات وفصيلة حسابات العملة الصعبة الخاصة.

3 . مصلحة الخدمات: تتكون هذه المصلحة من مراقب الأشغال، و سائق السيارة إضافة إلى عامل صيانة و عاملات نظافة.

ثانيا: المهام الرئيسية التي يقوم بها قطاع القروض

من المهام التي يقوم بها هذا القطاع و الذي يعد قطاع مهم للغاية في هذه المصلحة تتمثل هذه المهام فيما يلي:

- دراسة ملفات القروض المقدمة من طرف العملاء.
- تنفيذ الحوالات الخارجية المتعلقة بإنفاق القروض
- دراسة و تنفيذ اتفاقيات الدفع الوارد في العقد و الترتيبات المالية حسابات فوائد القروض بين البنك و الزبون
- دراسة الجدوى المالية للمشروعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذات الطابع التجاري و الصناعي
- و تتعاون مع القطاع القانوني فيها هذا الشأن (التحليل الاقتصادي لملفات القروض)

المطلب الثالث: وظائف و أهداف البنك الخارجي الجزائري BEA

1. وظائف البنك الخارجي الجزائري BEA

- العمل على مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية .
- تطوير مستوى هيئة الموظفين و إعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.
- تصفية المشاكل المالية
- اخذ الضمانات الملائمة و تطبيقها ميدانيا.
- تمويل التجارة الخارجية.
- الاستقبال الجيد للزبائن و احترامهم و الرد على طلباتهم بجدية.
- تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب
- تطوير الموارد و العمل على رفعها و تحسين تكاليفها.
- الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
- مسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية و تقنياتها.

2 . أهداف البنك الخارجي الجزائري BEA :

تتمثل أهداف البنك الجزائري الخارجي فيما يلي:

- تحسين أنواع المصالح و العلاقات بينها و بين الزبائن.
- تكثيف مردود البنك و ذلك عن طريق منح القروض.
- التسيير الجيد لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.
- تحسين نوعية المصالح.
- سير العمليات المتخذة في إطار الإستراتيجية .
- تبديل وضعية العمال.
- متابعة العمليات الحسابية و تكوين الموظفين تدريجيا.

المبحث الثاني: التقنيات البنكية في منح القروض

المطلب الأول : طلب قرض

1 . معلومات حول القرض:

بتاريخ محدد ، تقدم مستثمر X إلى الوكالة (094) بولاية الوادي بملف طلب قرض بنكي في إطار التامين على البطالة ، و ذلك من أجل تمويل مشروع تربية الأبقار.

يندرج القرض ضمن القروض المتوسطة الأجل ومدته 5 سنوات ، و من أجل تجسيد هذا المشروع ، تقدم السيد X بملف طلب قرض يحتوي على الوثائق المطلوبة التالية :

- طلب خطي من طرف الزبون
- شهادة عدم الانتماء
- .شهادة الميلاد رقم 12
- شهادة الإقامة
- نسخة من البطاقة الوطنية مصادق عليها
- إثبات التأهيل
- سجيل تجاري
- البطاقة الضريبية
- الملف التقني
- الفاتورة الأولية
- الدراسة الفنية الاقتصادية للمشروع

2 . الضمانات:

في إطار تسيير مخاطر عدم التسديد و احتواء احتمالات ظهور نسب الخطر، و بعد التقرير الأولي المرسل من لجنة القرض التابعة للوكالة إلى خلية القرض التابعة للمجمع الجهوي للاستغلال ، و من أجل قبول طلب القرض ، تم فرض ضمانات على الزبون صاحب المشروع ، و تأتي جملة الضمانات المطلوبة كقاعدة متينة لاتخاذ القرار و أسلوب تسيير منطقي للنشاط البنكي.

و هنا مجمل عناصر الضمانات التي احتوى عليها ملف الزبون (X) صاحب المشروع :

- المساهمة الشخصية
- حصة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- الاشتراك في صندوق التأمين على الأخطار.
- الرهن الحيازي للعتاد و الرهن العقاري للأراضي.
- تفويض كتابي من عند الموثق لنقل قيمة تأمين العتاد الممول لفائدة البنك خلال مدة القرض

3 . دراسة القرض قرار القبول و الرفض :

بعد تقديم ملف القرض من طرف الزبون ، يقوم مجلس القرض . اللجنة الداخلية بدراسته على مستوى الوكالة ، و إبداء رأيه الأولي فيه ، و بعدها يحول الملف في نسخة أخرى على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال) الخلية القضائية المتخصصة في دراسة ملفات طلبات القروض (، و هذا من أجل إقامة دراسة ثانية معمقة ، ترتكز على العناصر الموضوعية.

و في هذا الصدد، و بعد القيام بالدراسة الثانية للملف، نكون أمام حالتين:

3-1حالة القبول : في حالة قبول الملف ، يتم تحرير ترخيص لقبول القرض الذي هو وثيقة رسمية للبنك و لإعدادها يجب احترام التدابير القانونية المعمول بها ، حيث في كل الأحوال يجب أن لا يكون محررا باليد أو يحمل أي بيان خطي ، و إذا ظهر هناك شك أو غموض وجب الحجز فورا ببيان كتابي ، و النسخة الأصلية ستحول على مستوى الوكالة.

3-2حالة عدم القبول : في حالة عدم قبول الملف(الرفض)، و إذا تم اعتبار أن اللجنة القضائية التابعة لمجمع الاستغلال بعد قرارها بالرفض لم تأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل أو لم تقدر بعض العناصر ، أو جوانب الملف بقيمتها الحقيقية ، ففي بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، يحق للزبون(صاحب المشروع) التقدم بوثيقة طعن للوكالة المعنية ، حيث بعد تقديم هذا الطعن تقوم الوكالة ثانية برفعه إلى المجمع الجهوي للاستغلال ، و الذي بدوره ينظر في هذه المسألة ثانية ، و يعيد وضع تقييم للملف المقدم بهدف الدراسة ، و إعادة صياغة قرار نهائي في المشروع(قبول أو رفض)

المطلب الثاني : الدراسة المالية لملف القرض

إن الدراسة المالية لمشروع المؤسسة تدخل ضمن مسارات اتخاذ قرار القبول أو عدم القبول ، و في هذا الصدد تعتبر الوثائق المحاسبية التي تقدم بها الزبون للوكالة كإثباتات مالية و محاسبية ، تمكن من إتمام الدراسة على أكمل وجه قبل إرسالها للجنة الخاصة بالقروض ، حيث بعد تقديم المستفيد ملف القرض متضمن جميع الوثائق اللازمة الادارية منها و المحاسبية و المالية و الضريبية بالاضافة الى طلب قرض مكتوب على ورقة و موقع عليه من قبل شخص مؤهل .

يدرس هذا الطلب اولا على مستوى الوكالة لمعرفة قدرتها على تلبية الطلب في أجل اقصاه اسبوع من تاريخ ايداع الملف .

أما في حالة عدم قدرة البنك على تلبية الطلب لأن المبلغ بفوق قدرتها فإنها ترسله الى مستوى قسم القروض في البنك يقوم موظف المسؤول عن هذا القسم بدراسة الوثائق و الميزانيات المالية و المحاسبية المقدمة من طرف المستفيد ، و هذا قصد معرفة ربحية أمواله الخاصة و نسبة تغطية الأموال الخاصة للديوان و كذلك نسبة المردودية المحققة في السنتين الاخيرتين من تاريخ طلب القرض.

1 . تحويل الميزانية المحاسبية الى ميزانية مالية.

بعد اعادة ترتيب و دراسة الميزانية المحاسبية لسنة 2006 و الميزانية المحاسبية لسنة 2007 سمحت لنا هذه الأخيرة بالحصول على الميزانية المالية لسنة 2006 و 2007 كما يلي:

2006	2007	**الخصوم**	2006	2007	**الأصول**
7172055	**7692055**	**الأموال الدائمة**	**9419009**	**7338694**	**أصول ثابتة:**
7172055	7672284	**أموال خاصة**			**الاستثمارات:**
100000	100000	رأس المال	2651429	1908562	معدات و أدوات
10000	10000	احتياطات قانونية	308808	194627	معدات نقل
6935340	7024041	نتائج قيد التخصيص	6458771	5186505	تجهيزات أخرى
126715	538243	فرق التقدير	-		للإنتاج والاستغلال
-	-	**د ط أ:**		49000	VIT
10542893	**9253043**	**د ق أ:**	**8295939**	**9635633**	**الأصول المتداولة:**
3846878	1217554	حسابات جارية	924895	5527668	قيم الاستغلال
5076983	4375287	موردون			**قيم غير جاهزة**
1265432	2487542	ضرائب الرسوم	-	48845	حقوق الاستثمار
353600	172660	ديون الاستغلال	4032897	1491390	زبائن
-	1000000	تسبيقات بنكية	1763606	17606449	تسبيقات
			1574541	807081	الاستغلال
					قيم جاهزة
					متاحات
16974327	**17714948**	**المجموع**	**16974327**	**17714948**	**المجموع**

1 . 2 . حساب مؤشرات التوازن المالي :

رأس مال العامل (FR) = أصول متداولة – د ق أ ، أو أموال دائمة – أصول ثابتة

إحياجات رأس مال العامل (BFR)= أصول متداولة – المتاحات – د ق أ + سلفيات مصرفية

الخزينة (TR) = BFR-FR

المؤشر	2007	2006
FR	**334**	**(1029)**
BFR	**334**	**(1029)**
TR	**0**	**(2058)**

إن تحليل ميزانية 2006 والوضعية المحاسبية المتوقعة ب 30-11-2007وبعد إعادة الترتيب سمحت لنا بإثبات الهيكلة المالية للمؤسسة التي هي في حالة الدراسة إن النشاط المودع لسنة المالي 2007 حققت حوالي 8.425.318.00 دج ، وهذا يظهر الوضعية التوازنية من خلال تغطية الموارد الدائمة لإجمالية الأصول الثابتة .

نتائج السنة المالية 2007 توضح لنا أن رأس مال العامل موجب ، أي أن هناك زيادة في السيولة القصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل ، وهذا مؤشر ايجابي بالنسبة للمقدرة على التسديد

2 . 3 تحديد النسب المالية اللازمة

أ نسب السيولة :

نسبة السيولة 2006 = الأصول المتداولة ، نسبة السيولة = 8295939 = 0،89

د ق أ 10542893

نلاحظ أن نسبة السيولة أقل من الواحد فهي في حالة سيئة وخطيرة وعليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة ورأس مالها الخاص أو تخفيض ديونها القصيرة أو زيادة أموالها المتداولة

نسبة السيولة 2007 = الأصول المتداولة ، نسبة السيولة 2007 = 9635633 = 1،03

د ق أ 10542893

نلاحظ أن نسبة السيولة اكبر من 1هذا يدل على أن رأس المال العامل موجب وأن الأصول المتداولة مغطاة بجزء من الأموال الدائنة

من النسبتين السابقتين نسجل زيادة ايجابية في نسبة السيولة هذا يعني أن المؤسسة تستطيع تسديد إلزاماتها في سنة 2007 .

ب . نسب المردودية :

نسب المردودية	2007	2006
نسبة المردودية التجارية	538000 0،03 16925327=	126415 21099297 0،006 =
نسبة مردودية الأموال الخاصة	538000 0،07 7672000 =	126415 7172000 0،017 =
نسبة الديون = الديون الأموال الخاصة	9253000 7672000 1،20 =	9325000 7172000 1،11=

ملاحظات الدراسة :

- نلاحظ أن نسبة مردودية الأموال الخاصة تسجل إنخفاضا حساسا خلال سنة 2007 .
- أما بالسية الى مردودية الصافية والاقتصادية فهي غير مهمة الدراسة .
- بالنسبة لمردودية الديون نلاحظ أن الأموال الخاصة لسنة 2007 غير قادرة على تغطية الديون والتزامات المؤسسة .

طاقة التمويل الذاتي :

طاقة التمويل الذاتي في 2006 = النتيجة الصافية قبل التوزيع + مخصصات الإهتلاك + مخصصات المؤونات – فائض القيمة المتنازل عن الاستثمارات

4995535+126415 = CAF 2006

5123000 = CAF 2006

7600000 +538000 = CAF 2006

8138000 = CAF 2007

ملاحظات :

نلاحظ أن طاقة التمويل الذاتي قد إرتفعت سنة 2007 وهي بالغت الأهمية ، والموسسة تستطيع مواجهة احتياجات الخزينة ، فهذي القيمة تعبر عن قدرة المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها ، فيستعمل هذا المبلغ في :

- إمكانية تمويل الاستثمارات وبالتالي يؤخذ بعين الإعتبار في برامج الاستثمار للمؤسسة .
- إمكانية دفع فوائد الأسهم والسندات .
- إمكانية تصحيح أو تعطيل عدكفاية رأس المال الصافي أي تحقيق شروط التوازن الدائم برفع الأموال الخاصة بقيمة التمويل الذاتي .
- إن هذا القرض القصير الأجل والذي قيمته 1000000 دج يسمح بمواجهة احتياجات الخزينة .

المطلب الثالث : متابعة وتحصيل القرض

1-التسديد العادي للقرض(حالة تسديد الزبون للقرض بالصفة المتفق عليها):

- الدراسة الميدانية للقرض ، أي معرفة إذا كان القرض الممنوح مطابق للنشاط المذكور في الوثائق المقدمة لطلب القرض.
- إعداد محضر إثبات اقتناء المعدات الأولية لممارسة المشروع ومطابقتها مع الواقع) أي المقارنة بين الموجودات في ملفات طلب القرض المقدمة للبنك من طرف الزبون و بين الموجودات لدى الزبون التي يتم استعمالها في المشروع.
- تقديم الضمانات المطلوبة أو المتفق عليها في اتفاقية القرض.
- القيام بزيارات ميدانية دورية للتأكد من استمرارية المشروع
- . يتم تسديد أقساط القرض كل ستة أشهر(دورية سداسية) حتى نهاية مدة القرض ، وقبل موعد استحقاق القسط ب 15 يوم يقوم البنك بإرسال للزبون رسالة تذكير ليسدد القسط في تاريخ الاستحقاق

– عدم استجابة الزبون (المقترض) لتسديد القرض:

بعد استلام الزبون لرسالة التذكير ووصول موعد الاستحقاق ولم يسدد القسط يقوم البنك بالخطوات التالية :

- بعد يوم واحد من تاريخ استحقاق دفع القسط يرسل البنك اعذرا إلى الزبون في مدة لا تتعدى 15 يوم مصاحبا التأخير غرامة مالية عن كل يوم وتقدر بحوالي 7%
- في حالة استجابة الزبون للاعتذار الأول يمكن للزبون أن يستفيد من تأجيل تاريخ استحقاق القسط الأول مع تعهده بدفع الاستحقاقات المتفق عليها.
- في حالة عدم استجابة الزبون للاعذار الأول يقوم البنك بإرسال إعذار آخر للزبون قبل متابعته قضائيا عن طرق محضر قضائي.
- في حالة استجابة الزبون للاعذار الثاني تزداد الغرامة المالية .

- في حالة عدم استجابة الزبون للإعذار الأخير يقوم البنك بمحضر المعاينة ليرى السبب في عدم التسديد :

- إذا كان السبب خارج عن نطاق قدرة الزبون فالبنك يقوم بعدة إجراءات مثلا منح قرض آخر ،... إلخ

- إذا كان السبب هو تهرب الزبون من تسديد أقساط القرض فإن البنك يقوم بالإجراءات التالية:

تكوين ملف و تقديمه الى العدالة من أجل التحصيل.

- في حالة متابعة البنك للزبون قضائيا و اتضح أن هذا الأخير قد أفلس و عدم قدرته على تسديد الدين يتم الحجز على ممتلكاته(المشتراة بثمن القرض و هي معدات النشاط) و كذلك الضمانات المقدمة من طرف الزبون عن طرق استصدار أمر لدى رئيس المحكمة و مصاريف الدعوة القضائية يتحملها الزبون وليس البنك.
- في حالة المتابعة القضائية يمكن للزبون أن يطلب من البنك بالنظر في إعادة جدولة الدين
- في حالة عدم طلب الزبون من إعادة جدولة الدين يقوم البنك ببيع ممتلكات و الضمانات المحجوز عليها لاستعادة القرض كاملا ، و إذا كان ثمن ممتلكات المباعة مضافا إليها الضمانات لم يصل إلى قيمة القرض فإن الفارق يتحمله الزبون(المقترض) و يدفعه بأي وسيلة

تمهيد:

بعد دراستنا النظرية لكل من القروض و أهميتها الاقتصادي و دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية و السياسة الإقراضية و مكوناتها و العوامل المؤثرة فيها .

باعتبار البنك هو المسؤول الأول عن منح القروض أردنا أن نختم دراستنا بجانب تطبيقي و الذي نحاول فيه التعرف على بنك الجزائر الخارجي BEA بالإضافة الى التعرف على الإجراءات التي يقوم بها البنك من أجل منح القروض .

و من ثم نستطيع أن نبرر من خلال دراستنا الدور الفعال و الايجابي للقرض الممنوح من طرف الوكالة و سيكون هيكل هذا الفصل كما يلي:

- المبحث الأول: وكالة البنك الخارجي الجزائري –BEA– بالوادي.
- المبحث الثاني: الإجراءات البنكية في منح القروض

خلاصة:

من خلال ما درسناه في هذا الفصل التطبيقي و الذي أخذنا فيه وكالة _ BEA_بالوادي كنموذج لعملية منح القروض .

إن سياسة الاقراض التي تتبعها وكالة _BEA_بالوادي مطوقة بإجراءات و شروط عامة لعمليات منح القروض بأنواعها المختلفة.

و لمنح القروض يكون باتفاق عدة أطراف متعاقدة لتسهيل و ضمان تحقق هذه العملية .

خاتمة

يلعب القطاع البنكي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي و العالمي ، فهو الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي ، وتعد البنوك المكون و المؤثر الفعال في هيكل الجهاز البنكي كم تعتبر عملية الإقراض الوسيلة المناسبة لتحويل رؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز ، هذا بالرغم من أن عمليات الإقراض تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك لأنها مملوءة بالمخاطر

النتائج:

- البنك هو حلقة من حلقات الاقتصاد و ينصب نشاطه على جمع الودائع و منح القروض.
- تنوع القروض الممنوحة من طرف البنك .
- أهم التقنيات البنكية و الأكثر شيوعا هي القروض كونها تمثل المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك لتحصيل إيراداته.

و بالرغم من الجهود المبذولة خلال السنة لإثراء الموضوع أكثر إلا أنه من الطبيعي أن لا يتم الإلمام بجميع عناصر الموضوع ، و كذا نظرا لاتساع جوانبه ، و كذا التطورات الحاصلة في الميدان البنكي ، و لهذا نقترح على الأجيال القادمة أن تقوم بالتعمق أكثر وأكثر في هذا البحث ، و عليه نطرح بعض الانشغالات التي من شأنها أن تكون محل بحوث و دراسات مستقبلية.

-كيف يمكن للبنوك صياغة إستراتيجية واضحة من شأنها تسيير القروض دون مخاطر.

-ما مدى تأثير السياسة الاقراضية مستقبلا على قرار منح القرض.

-ما هو جور القروض في التنمية الاقتصادية.

-ما هو مصير البنوك التجارية في ظل العولمة.

_ هل يمكن للبنوك أن تصل إلى منح قروض تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

آفاق الدراسة:

- ما مدى مساهمة منح القروض في تطوير القاعدة الاقتصادية للدولة.
- هل القروض التي تمنح من طرف البنك تستخدم في مشاريع تساهم في التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

1 . هيل عجمي جميل الجنابي، النقود و المصارف و النظرية النقدية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية، دار 2 . وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2014.

3 . سيداوي فتيحة، إدارة مخاطر القروض البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(شبكة الاستغلال)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح . ورقلة، الجزائر، 2015/2014.

4 . الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر،2005 .

5 . زيادي صبرينة، إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير الجزائر، 2015/2014 .

6 . هاملي أسماء، القروض البنكية، دراسة حالة استثمار في بنك BNP PARIBAS، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير الاقتصادية و الجزائر، 2016/2015.

7 . هبال عادل ، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة . دراسة حالة الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2012/2011.

8 . عبد الغفار الحنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، دار الجامعية ، مصر ، 2003.

9 . لبصير صورية، تسيير مخاطر عدم سداد القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك التنمية الريفية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر،2015/2014.

10 . ملتقى المنظومة المصرية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر ، بو شنافة أحمد، روشام بن زيان، ، الجزائر.

11 . مروة كرارازية، وسام عبران، محددات منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر،2015.